المحاكم الإسلامية الصومالية

ظهرت المحاكم الإسلامية أولاً كمؤسسات مدنية ذات مرجعية دينية، وعملت على استتباب الأمن فى نواحى الصومال ومدنه، واستطاعت أن تعيد الهدوء إلى العاصمة مقديشيو من الفوضى والاقتتال واللاقانون منذ الإطاحة بنظام سياد برى وانهيار الدولة عام ١٩٩١ . فأصبح لها مرجعية اجتماعية بجانب مرجعيتها الدينية الإسلامية وحققت نجاحًا فى ضبط الأمن وفض الخصومات، فاكتسبت ثقة التجار والوجهاء الذين كانوا يبحثون عن أمن واستقرار يمكنهم من عدوان أطراف قبلية مدعومة من أمراء الحرب، وظهرت أيضًا كقوة اجتماعية تضم عناصر تنتهى إلى قبائل متعددة بدون واجهة قبلية بدعم شعبى .

انتشرت المحاكم الإسلامية بشكل سريع متسلحة بقوة رسالتها الأخلاقية والسياسية، وأثبتت أن الصوماليين يستطيعون الاتفاق فيما بينهم وتحقيق الاستقرار والتنمية دون حاجة إلى الدعم الأجنبى . واستطاعت خلق سلطة معنوية وأخلاقية جعلتها مقبولة لدى أكثرية الشعب رغم عدم تمتعها ببنية عسكرية قوية، وبرهنت على أنه يمكن التعاون مع القبيلة على أساس وطنى إسلامى دون إقصاء طرف للآخر .

تأسس اتحاد المحاكم الإسلامية فى يونيو عام ٢٠٠٤ من تسع محاكم سيطرت على وسط وجنوب الصومال . وفى عام ٢٠٠٥ برز نجم الاتحاد بعد سيطرته على

العاصمة مقديشيو، وأعلن أنه لا يعترف بسلطة الحكومة الانتقالية ولا بمجموعة زعماء الحرب الذين كانوا يسيطرون على العاصمة، ودانت لهم المدن دون مقاومة من قوات الحكومة الانتقالية.

أعلنت حركة المحاكم الإسلامية أهدافها فى: إعادة تكوين الدولة الصومالية المركزية، إعادة تأسيس جيشها الوطنى، تحقيق الأمن والسلام الاجتماعى، استرجاع ممتلكات الدولة المنهوبة، والعودة إلى الانتماء العربى. وانتخبت الشيخ حسن الطاهر أويس رئيسًا لمجلس شورى المحاكم الإسلامية، ويعد أويس من أبرز القيادات الإسلامية فى الصومال، وعرف عنه تمسكه الشديد وحرصه على إقامة دولة إسلامية تحكم بالعدل والمساواة وتبسط الأمن، وقد أثار اختياره رئيسًا لمجلس شورى المحاكم قلق الكونجرس الأمريكى الذى وصفه بأنه إرهابى متشدد، وأدرج اسمه على قائمة الإرهاب للولايات والأمم المتحدة.

ومن جانبه، فهو يعارض نشر قوات أجنبية ويقول إن الدول التى تدعو إلى إرسال قوات أجنبية تكره الإسلام وتخشى من نشر الدعوة الإسلامية، لأن الحركات الإسلامية هى الجهة الوحيدة فى الصومال التى استطاعت ـ فترة حكمها ـ أن تعيد النظام والأمن، وهذا أكثر شىء يخيف الغرب، وهو يعتب على العرب؛ لأنهم تركوا الشعب الصومالى فريسة لأعدائه، ولا ننسى أن هناك جهات إقليمية تنشط فى قطع العلاقات العربية وأفرقة القضية الصومالية.

الحقيقة التى لا يستطيع أحد أن ينكرها أن المحاكم الإسلامية حركة وطنية تمثل رفض كل المشاريع الرامية إلى إخضاع الصومال لمطامع الدول المتربصة لاحتلاله، لا تقبل المساومة وترفض القبلية والتشرذم وتفتيت الصومال؛ لذلك ووجهت منذ قيامها بمقاومة شرسة من أمراء الحرب وأثيوبيا والولايات المتحدة.

وكانت معضلة حركة المحاكم أنها تفتقد إلى الكوادر المؤهلة والخبرات المطلوبة لإدارة عمل سياسى معقد تشتبك فيه العلاقات القبلية والإقليمية والصراعات الدولية، وعجزت عن التعامل مع المجتمع الدولى واعتمدت على الخطاب الدينى، مما ساعد على تأليب الرأى العام العالمى ضدها. وربما كانت عفوية النشأة

واكتساب القوة عن طريق دحر أمراء الحرب، والسمعة الواسعة التى اكتسبتها محليا أحد الأسباب التى جعلتها لا تلقى بالا لضعف بنيانها الداخلى سياسيّا وعسكريّا فى مواجهة قوة إقليمية كأثيوبيا ودولية كالولايات المتحدة.

سقوط المحاكم الإسلامية

أثارت سيطرة المحاكم الإسلامية تخوفًا لدى العديد من دول المنطقة وأنحاء أخرى من العالم لاعتقادهم بأن المحاكم ترغب فى تطبيق نظام للحكم يشبه نظام طالبان فى أفغانستان رغم نفى المحاكم بشدة هذه الاتهامات.

شعرت الولايات المتحدة بالقلق من أن يهدد هؤلاء الإسلاميون الجدد فى الصومال الذين يتمتعون بتأييد شعبى أن يفشلوا خططها التى تستهدف التوسع فى أفريقيا وتركز على أن يكون القرن الأفريقى منطقة نفوذ أمريكية إستراتيجية واقتصادية، وقاعدة لانطلاق القوات الأمريكية على غرار منطقة الخليج[1].

وقد ترجم هذا القلق فى فتح وزارة الدفاع الأمريكية مركزا فى أثيوبيا هو «المركز الأفريقى للدراسات الإستراتيجية» لمتابعة مستجدات الوضع السياسى فى القرن الأفريقى عامة والصومال على وجه التحديد. ويعد المركز واحدًا من خمسة مراكز إقليمية للدراسات الأمنية تعمل لصالح وزارة الدفاع والوكالات الأمريكية المعنية بما يسمى بمكافحة الإرهاب الأيديولوجى، وتعزيز التعاون الإقليمى فيما يتعلق بالمسائل الأمنية. وقد رحب رئيس الوزراء الأثيوبى ملّس زيناوى بافتتاح المركز، وأعرب عن استعداد حكومته التام للتعاون معه، واعتبر قرار الإدرارة الأمريكية باختيار أثيوبيا مقرا له هو تعبير واقعى وحقيقى للتحالف الأمريكى الأثيوبى ضد الصومال، ومقدمة لهيمنة أمريكية على القرن الأفريقى عمومًا «القرن الأفريقى الأمريكى الكبير».

---

(١) مشكلة واشنطن أنها تسعى لتوظيف مصطلحات حرب الإرهاب فى حملتها لضرب نفوذ المحاكم الإسلامية فى الصومال. وتزعم وجود توجهات قاعدية لقادة المحاكم تهدد أمن واستقرار القارة الأفريقية مبررًا لتدخل أثيوبيا.

استولت المحاكم الإسلامية على الحكم فى يونيو ٢٠٠٦، وسقطت فى ديسمبر ٢٠٠٦، أى أنها لم تستمر أكثر من ستة أشهر فقط، ولكنها استطاعت فى هذه الفترة الوجيزة التى سيطرت فيها أن تحقق حكمًا يحقق الأمن والوفاق الاجتماعى، وتنزع سلاح الميليشيات، وتستعيد الممتلكات العامة، وتفتح المطارات والموانئ وتشغيلها، وتنشئ قواتًا مسلحة وقوات شرطة لقمع الإرهاب والجريمة والقرصنة.

تحركت الولايات المتحدة وقدمت قرارا تبناه مجلس الأمن بالإجماع فى ديسمبر ٢٠٠٦ بهدف دعم الحكومة المؤقتة التى اتخذت مقرها فى بيداو الموالية لأثيوبيا للإطاحة باتحاد المحاكم الإسلامية. فالولايات المتحدة كانت تعمل منذ سنوات مع بعض حلفائها للتدخل فى الصومال، ولكن نظرا لتورط واشنطن فى مستنقع العراق وأفغانستان جعلها تتراجع عن التدخل الصريح، وزحفت القوات الأثيوبية فى ديسمبر ٢٠٠٦ لتحتل الصومال بدعم عسكرى وسياسى ومالى واستخباراتى أمريكى. وتدخل الجيش والسلاح الجوى الأثيوبى بحجة إنقاذ الحكومة الانتقالية المحاصرة.

ويمكن القول إن هذه الحرب كانت حربًا بين أمريكا والشعب الصومالى، فقد تكشفت أدلة أن المخابرات المركزية الأمريكية كانت متورطة فى عمليات مرتزقة لدعم الحكومة الانتقالية الضعيفة، وأن رئيس القيادة الأمريكية الوسطى زار أديس أبابا واتفق مع الرئيس الأثيوبى بعد أن تغزو أثيوبيا مقديشيو أن تنتشر القوات البحرية الأمريكية على شواطئ الصومال لمنع زعماء اتحاد المحاكم من الهرب. وشنت الولايات المتحدة سلسلة من الغارات الجوية على جنوب الصومال بموافقة الحكومة الصومالية الذى قال رئيسها «عبد الله يوسف» صراحة: «إن الولايات المتحدة لها الحق فى أن تقصف من يشتبه بأنهم إرهابيون هاجموا سفارتيها فى كينيا وتانزانيا». ويقال إن قوات خاصة أمريكية كانت تنشط فى المنطقة، ولم يكن ممكنًا لمثل هذا النوع من المناورات العسكرية أن تتم دون التعاون الوثيق بين أمريكا والحكومتين الصومالية والأثيوبية.

إن الولايات المتحدة لعبت دورًا كبيرًا فى التمهيد للغزو الأثيوبى ليس فقط بتدريب وحدات خاصة من القوات الأثيوبية لغزو الصومال، بل أيضًا فى زرع الجواسيس بين قوات المحاكم الإسلامية وعقد صفقات مع بعض مسئوليها ممن انقلبوا على المحاكم من أمراء الحرب، كما قامت بالضغط على زعماء القبائل ورجال الأعمال الذين كانوا يدعمون المحاكم وهددتهم بتجميد أرصدتهم ووضعهم تحت لائحة الداعين للإرهاب إذا لم يوقفوا دعمهم.

لم تكن قوة المحاكم المستندة إلى متطوعين متكافئة عسكريًا فهى لا تملك جيشًا منظمًا ولا طائرات ولا دبابات حتى تقف أمام الغزو الأثيوبى، ومع ذلك أبدى مقاتلوها وقادتها كل النبل والشجاعة والإيمان، مما يجعلها تذكر فى التاريخ الصومالى مثل الحركة النضالية التى قادها «أحمد القرين» فى القرن ١٦، وحركة الدراويش التى قادها المجاهد الصومالى «محمد عبد الله حسن» فى القرن ١٩ ضد الهجمات الاستعمارية البريطانيه الفرنسية الإيطالية المتحالفة مع «منليك» ملك أثيوبيا. ثم حمل الراية من بعده حزب وحدة الشعب الصومالى خلال الحرب العالمية الثانية. والمحاكم الإسلامية تعد ثمرة من ثمرات الحركات الوطنية الصومالية.

بعد سقوط حكم المحاكم الإسلامية رجع مسلحوها كما يقال إلى الغابة وإلى حرب العصابات، وانضم إليهم من جديد حركة شباب المجاهدين، وهو تنظيم معظم قياداته من صغار السن كانوا فى السابق ضمن صفوف المحاكم الإسلامية. وجاء ظهور شباب المجاهدين كنتاج لحالة التفكك التى عانت منها المحاكم الإسلامية، فخرجت بعض القيادات الشبابية ليعلنوا انشقاقهم عن حركة المحاكم ويؤسسوا حركتهم الخاصة التى حددوا أهدافها فى مقاومة القوات الأثيوبية وقوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقى، بالإضافة إلى القواعد الموالية للسلطة الانتقالية فى الصومال[١].

(١) يرجع انشقاق حركة شباب المجاهدين عن المحاكم الإسلامية لرفضها للشيخ شريف شيخ أحمد الذى كان يرأس فى ذلك الوقت تنظيم المحاكم الإسلامية لأنه انخرط فى مفاوضات سلام مع الحكومة الصومالية برعاية الأمم المتحدة وعارضتها حركة شباب المجاهدين واعتبرتها خيانة لمبادئ الجهاد. وأحدث هذا =

ومثَّل هذا الانشقاق ضعفًا للمحاكم الإسلامية، خاصة أن معظم قيادته كانت تمثل الجزء العسكرى للمحاكم، بينما انفتحت المحاكم الإسلامية إلى القيادات العلمانية فى الصومال لتؤسس معًا قبل أكثر من عام فى العاصمة الأريترية «أسمرة» تحالفًا للمعارضة الصومالية تحت اسم «التحالف من أجل تحرير الصومال»، وتعتبر المحاكم الإسلامية هى القوة الأبرز فى تحالف المعارضة الصومالية. وقد رفضت حركة الشباب الانضمام لهذا التحالف وشككت فى الهدف منه، فهى تتبنى خطابا إسلاميا أكثر تشددًا من المحاكم الإسلامية، يصفها الرئيس الصومالى «عبد الله يوسف» والولايات المتحدة وأثيوبيا أنها حركة إرهابية تابعة لتنظيم القاعدة.

كان اتحاد المحاكم الإسلامية تكوينًا متماسكا بقيادة واحدة، وكان قادرًا على إنهاء القتال، وفرض السلام، وإيجاد حكومة موحدة تعبر عن الصومال جميعه، ولكن إسقاطه جعل هذا أمرًا بعيد المنال.

* * *

= الانشقاق جدلاً داخل المحاكم الإسلامية أسفر عن طرد الشيخ شريف شيخ أحمد من رئاسة المحاكم وخلفه حسن طاهر أويس.

وقد عاد الآن الشيخ شريف شيخ أحمد إلى الصومال من جديد، وأعلن أنه قد توصل إلى اتفاق سلام مع الحكومة الانتقالية، ولا شك أن عودته ستزيد الانقسام بين صفوف حركة المقاومة الوطنية ويضعفها، ولكن من جهة أخرى قد يفقده هذا رصيده الشخصى لدى الدوائر الدولية إذا فشل في أن يهيئ الظروف المناسبة لانسحاب إثيوبيا.